المشروط وخالفه منها ويشترط التسليم الى المضارب واذا اطلق

المضاربة بايع المضارب واشترى وارهن واسترهن وابضع واوكل وسافر واجر واستاجر ولا يضارب الا باذن او تفويض ولا يقرض ولا يهب ولا يتصدق الا بتنصيص وان خصها ببلده او سلعة او معاملة عامل بتعيينه او معاملين لم يتجاوز ذلك او بمدة بطلت بمضيها ولا يزوج عبدا او امة ولا يشتري اليد من يعتق على المالك فان فعل ضمن ولا يعتق عليه ان كان ربح وان لم يكن فاشترى فازدادت القيمة عتق نصيبه وسعى العبد في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى بالف المضاربة عروضا واقترض مائة لحملها فله بيعها مرابحة على الكل وحصة المائة له وقالا على الالف ولو تصرف بما نهي عنه فاجاز لم يجز وهو ولو اودع التقييد في الفاسد فان سافر ولو يوما لم يعمل فيه انفق منه على نفسه ومن يخدمه واخرج ما لا بد منه في العادة بالمعروف فلو تجاوز ضمن فلو شارى اله ومال المضاربة او خلطه بادنى او بالمين لرجلين انفق بالحصة واذا اقدم ردهما فضل من كسوة وطعام الى المال وتبطل بموت رب المال وبردته ولحاقه

وقالا ان عمل وهو صائم اتم بنفس التسليم وقيل يخير في تعيينهما شاء ولو دفع اليه المال وقال مازرق الله بيننا نصفان وان له ان يضارب فضارب بالثلث كان نصف الربح الرب المال والسدس للاول والثلث للثاني ولو قال في نصفه فضارب بالنصف فلا شيء له او بالثلثين ضمن الاول والثاني قد رزقه سدس الربح او مازرقك الله اخذ الثاني الثلث واقسم الاول وربح المال ما بقي ويجبر رب المال ان يزيد في الربح بعد القسمة كالعكس وخالفه ولو ضارب من استاجره حولا بالنصف يعطيه الاجر ويحمل الربح لرب المال واعطاه ما شرطه له ولا تفسخ الاجارة فصل ولا ينفق المضارب من المال وهو في مصره او مصر اهله خلفه داره ولا في

وما اشتراه به اجزاه او دفع المال اليه مضاربه حكما بقاء الاول له بانفسخا ولو دفع المال مضاربة بغير اذن فالاول ضامن ان ربح الثاني

Copyright © King Saud University